

جمهورية السودان الديمقراطية  
رئاسة الجمهورية  
معهد العلوم القضائية والقانونية

المؤتمر السابع والعشرون لعمداء ومديري المعاهد القضائية  
في الدول العربية  
بيروت 26-28/8/2019م

تقاليد القضاء العربي

د. سوسن سعيد شندي

عميد المعهد

قاضي المكمة العليا

اغسطس 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعماً يعظكم به إن الله كان سمياً بصيراً.

(النساء: 58)

## تقاليد القضاء العربي

يطيب لي أن استهل ورقتي هذه بتقديم أعمق الشكر والتقدير للقائمين على مركز الدراسات القانونية والقضائية والذي يحرص دائماً على ترسيخ قيم العدل والعدالة وسيادة حكم القانون، ونشكرهم على إختيار هذا الموضوع في إجتماع المعاهد القضائية رقم (27) والذي يجب أن يكون مدخلاً لكل تدريب تأهيلي للقضاة للإحساس بعظمة وظيفه القضاء وما يجب عليهم من التمسك به من تقاليد تؤسس لقضاء عربي عادل. أخوتي أفتخر بأنني جزء من الأمة العربية والتي تنهل من إرث غني بالتقاليد والمبادئ القضائية التي وضعتها الشريعة الإسلامية وعملت بها الأنظمة القضائية العربية من بعد.

نحن أمة العرب بما لدينا من تقاليد ومخزون حضاري تمتد جذوره في أعماق التاريخ وبما أنعم الله علينا به من عقيدة ومبادئ شرعية، وما أنبثق عنها من أنظمة قضائية مختلفة وتطبيقاتها، فكان أن افرزت تقاليد لها علاقة بالأصول التاريخية لنا كأمة عربية تنهل من تعاليم ديننا الحنيف، فترسخت عبر السنين، وعرفت بمسمى تقاليد القضاء وهي تتناسب مع وظيفة القضاء في الفصل في الخصومات وتحقيق العدالة فأصبحت جزءاً من تكوين النظام القضائي وتكوين القاضي.

### تعريف التقاليد:

التقاليد هي جمع تقليد وهو مصطلح يعنى الموروث الذي يورث عن الأباء والأجداد، أي تقاليد الأجيال هذا أو ذاك المجتمع لمن سبقهم من الأجيال في العقائد والسلوك والمظهر. وهي مجموعة القواعد التي تنظم سلوك القضاة، وهي القانون الأخلاقي الذي يحكم القضاء والتي يجب أن يلتزم بها القضاة. وتعتبر التقاليد هي الأساس في تكوين ضمير

القاضي ومنعه من ارتكاب الأخطاء وتعطيه القوة الدافعة في عمله والشجاعة في اتخاذ القرار بحيث تجعله أفضل رقيب على نفسه.<sup>1</sup> وإنا هنا الآن لنبين تقاليد القضاء العربي الراسخة في الوجدان ونرجو أن يضع هذا الاجتماع أسساً وأفكاراً لتطوير وتقنين هذه التقاليد لكي يتمكن من إدخالها ضمن مناهج التدريب في المعاهد العربية لكي نضيف لبنة جديدة في صرح برامج التدريب.

## أهمية القضاء:

تعريف القضاء لغة: الحُكم والجمع الأقضية، والقضية مثله والجمع، القضايا وقضي عليه قضاءً وقضية.<sup>2</sup> واصطلاحاً في أبسط معانيه هو فصل الخصومات وقطع المنازعات على وجه خاص صادر عن ولاية عامة.<sup>3</sup> ولأهمية القضاء تسند ولايته للسلطة القضائية وهي مستقلة عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.<sup>4</sup> وفي القضاء أمر عظيم لمن قوى على القيام به وأداء لواجب، والقضاء يعد من أعمال الطاعات والتقرب إلى الله عز وجل إذا اخلص فيه القاضي وقصد به وجه الله لأن في القضاء معاني عظيمة في الأمر بالمعروف، ونصرة للمظلوم، وأداء الحقوق إلى أصحابها، وإصلاح بين الناس، وذلك كله من أبواب الطاعات والتقرب إلى الله عز وجل.

إن القضاء أمر عظيم ومقدس ومهمة جليلة في كل المجتمعات البشرية وفي مختلف الشرائع السماوية وفي جميع الأزمان ومختلف الأوقات، بل أصبح من أغلى مقومات تراث الأمة وحضارتها وأسامها، وقد أحاطت الشرائع السماوية والنظم الوضعية القاضي بهالة من التقدير والإحترام. ومما لا شك فيه أن الوظيفة العادية للسلطة القضائية تمثل لب العمل القضائي إذ أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي للمجتمع مما يستدعي ضرورة اهتمام السلطة القضائية بأداء هذه الوظيفة بالحيدة والنزاهة والدقة

1. المستشار محمد فهم درويش، فن القضاء بين النظرية والتطبيق، مطابع الزهراء للإعلام العربي، ص158.

2. ابن منظور، لسان العرب، الجزء 15، دار صادر بيروت، ص186.

3. محمد خليفة حامد، النظام القضائي السوداني، الطبعة الأولى، 2006م، ص33، نقلاً عن مرجع الشيخ علي قراعة، الأصول القضائية في المرافعات الشرعية، الطبعة الثانية.

4. دستور السودان الانتقالي 2005م، (المادة 123).

وسرعة الإنجاز المؤدي لحماية وتحقيق قيم المجتمع.<sup>5</sup> ومن هنا كانت ولاية القضاء من أعلى الولايات قدراً وأعظمها شأناً لأن بها تعصم الدماء وبدونها تسفك، وبها تصان الحقوق والاعراض وبدونها تسلب.<sup>6</sup> وكان لزاماً وجود مفاهيم تحكمهم في عملهم أصبحت بعد ذلك تقاليداً مغروسة في نفوسهم تتناسب ومكانتهم تعرف بتقاليد القضاء. وهذه المكانة السامية نابعة من كون رسالة القضاء هي إقامة العدل بين الناس، والعدل جعله سبحانه وتعالى اسماً من اسمائه الحسنی وصفة من صفاته المقدسة، ولقدسية الرسالة الملقاة على عاتق القضاة في كل البلدان العربية وغيرها على مستوى العالم، يتطلع أفراد المجتمع إليهم في سلوكهم وصفاتهم وجميع ما يصدر عنهم .

وتكمن أهمية القضاء في أن الشريعة الإسلامية وسائر الشرائع الإلهية قد جاءت لتحقيق مصالح الناس وتعتبر العدل ركناً أساسياً في بناء الحياة الإنسانية، ولا شك في وجود القضاء في المجتمع الإنساني وهو إحدى الوسائل المحققة لهذه المصالح وبه تحمى الحقوق وتصان عند الإنتهاك، ويزال بواسطته تعدي الناس بعضهم على بعض وهو أحد المناصب العظيمة التي تحقق العدل وتمنع الظلم وترسي الحق.

فالقضاء وسيلة من أعظم وأسمى وسائل تحقيق العدل بين الناس، وتحقيق العدل بينهم في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، وكل نشاط من أنشطة الحياة للأفراد والدولة. قال تعالى: "يا داؤود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب".<sup>7</sup>

والإنسان بطبعه الذي فطره الله عليه، لا يستطيع العيش في يسر منفرداً، فلا تستقيم حياته إلا إذا عاش في جماعة، وإذا كان الناس لا يستطيعون الحياة الكاملة إلا مجتمعين فلا بد أن تحدث نزاعات وخلافات حول الكثير من الأمور، لتعارض المصالح والرغبات، ولحب

<sup>5</sup>. ميرغني النصري، مبادئ القانون الدستوري والتجربة الديمقراطية في السودان، دار الطباعة، ص450.

<sup>6</sup>. خالد محمد القاضي، من روائع الأدب القضائي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص23.

<sup>7</sup>. سورة ص، (الآية 26).

السيطرة، والإستيلاء على ما هو من حقوق الغير، فلذلك لابد من وجود سلطة قادرة رادعة لها السيادة على الجميع تمنع المظالم وتقطع المنازعات.

وينظر المجتمع إلى القضاة في حياتهم قولاً وفعلاً وفي صفاتهم التي يجب أن يتحلوا بها ويعتز المواطن بقضائه وقضائه ويفتخر بالتقاليد التي أرسوها والقيم التي صانوها. إذا كان لابد من وجود ضوابط تحكم أداء وظيفة القضاء تعرف بتقاليد القضاء أو التقاليد القضائية، والعدل هو المحور الأساسي لمنظومة القيم والتقاليد التي انتقلت إليهم وتوارثتها الأجيال اللاحقة عن السابقة والذين حملوا الأمانة من قبلهم في مجتمع القضاة، ووجب عليهم الإلتزام بها عند التحاقهم بوظيفة القضاء، فهي جزء من تكوين القاضي ولا بد أن يكتسب القضاة المعرفة بهذه التقاليد، فضلاً عن ضرورة وجود صفات أخرى ضرورية ينبغي توافرها لتولي الوظيفة القضائية. ويقع العبء على المعاهد القضائية العمل على تدريب القضاة عند الانضمام للسلك القضائي بتوسيع مداركهم بمعرفة تقاليد القضاء، فمن ضمن الموضوعات الهامة في التدريب التأهيلي تقاليد القضاء وأدب التقاضي فلا بد أن يحاط القاضي بالصفات والمزايا التي يجب أن يتحلى بها وأن يحيط علماً بالمبادئ والقيم والأعراف التي يجب أن يلتزمها ويجعلها دستوراً له في حياته العامة، وفي تعامله مع المتقاضين.

### **تقاليد القضاء:**

التقاليد موضوع هذه الورقة كثيرة ومتشعبة ويتشربها القضاة من زملائهم السابقين وهي تمثل عوامل تساعد في تكوين هوية مميزة للقضاة في المجتمع، وهي تشمل وتحكم أسلوب حياة القاضي الخاصة والعامة وظهوره في المحاكم، وتعامله مع المتقاضين والآخرين، وهي تتضمن مجموعة من القيم من منظور احترام المهنة واحترام القضاء واحترام الحقوق والحريات كالصدق والنزاهة والاستقامة والاستقلال والمظهر اللائق، وهي منظومة متكاملة لحماية القاضي بما يحمي مكانته ويضمن عدله، فالقاضي يمثل العدالة ويتطلب ذلك تنظيم دقيق، خاصة برسم سياسة القضاء في كل دولة وهذه التقاليد هي التي تقوي من شخصية القاضي وتعزز استقلاله في عمله. وقد تكون هذه التقاليد مكتوبة وتحتويها القوانين

الخاصة بالقضاء كقانون السلطة القضائية والذي يؤكد أهم تقاليد القضاء كمبدأ إستقلال القضاء وإستقلال السلطة القضائية مالياً وإدارياً<sup>8</sup>، والمساواة أمام القضاء ولا فرق بين غني وفقير، والحق في التقاضي للجميع، وضمانات المحاكمة العادلة، وهي حقوق دستورية ينبثق عنها الكثير الكثير من التقاليد التي أرساها القضاء. وهناك أيضاً لوائح تنظيم العمل بالسلطة القضائية لسنة 1996 متضمنت قواعد سلوك القضاة والتي أصبحت ميثاقاً وقواعد متجذرة في نفوس القضاة وهي:

(أ) على القاضي أن:

- (1) يتوخي في جميع الأوقات العدالة والنزاهة وأن يكون عفيفاً ووقوراً وأن يلتزم في سلوكه بكل ما يعلي همته ويحفظ كرامته ويصون سمعته وسمعة القضاء، وأن يتعد تبعاً لذلك عن كل ما يشينه أو يحط من قدر منصبه أو يشكك في عمله وأمانته ونزاهته أو يشين القضاء.
- (2) يؤدي عمله بإخلاص وتفانٍ وأن يراعي المساواة في المعاملة بين الخصوم والحلم في أدائه.
- (3) يحرص على سرعة البت في القضايا الموكولة إليه خاصة إذا كانت ذات صفة مستعجلة.
- (4) يتجنب إستغلال سلطته أو نفوذه لجلب أية منفعة لنفسه، أو لأي من أفراد عائلته، أو معارفه، أو لدفع أي ضرر عنها أو عنهم أو لإيقاع أي ضرر على أي شخص آخر.
- (5) يسلك في جميع الأوقات السلوك اللائق بمركزه ووظيفته وأن يؤدي واجباته على الوجه الأكمل وأن يلتزم بالقانون في أحكامه وفي تصرفاته.
- (6) يتتحي عن نظر أي نزاع له فيه أية مصلحة مهما كانت أو سبق له أن نظره أو أدلى فيه برأي أو ترافع أو أوكل فيه كمحام لأي من أطراف ذلك النزاع.
- (7) يرتدي أثناء العمل الزي الرسمي للقضاة – إن وجد – أو الزي اللائق.

(ب) لا يجوز للقاضي إفشاء أية معلومات وقف عليها بسبب مهنته ما لم تكن تلك المعلومات قد نشرت نتيجة لعلمية الإجراءات.

<sup>8</sup> قانون السلطة القضائية 1986 م معدلاً حتى 2015 م، (المادة 8).

(ج) لا يجوز للقاضي أن يشتري بإسمه أو بإسم أي من أفراد عائلته أو بأي اسم مستعار محل الحق المتنازع عليه أمام المحاكم.<sup>9</sup>

فضلاً عن عدم قبول الهدايا، والاعتیاد على عدم الاستدانة، وبيان ممتلكاته.<sup>10</sup>

فمن المبادئ الراسخة مبدأ استقلال القضاء بحيث تكون ولاية القضاء لسلطة مستقلة تكون مسؤولة عن أداء أعمالها أمام رئيس الدولة، فإستقلال القضاء ليس شعاراً وإنما يجب أن يترجم إلى واقع عملي لضمان حسن أداء الوظيفة القضائية، وضماناً لهذا الاستقلال أسبغت القوانين حماية على القاضي، فمنعت التأثير عليه في عمله القضائي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وأنه لا سلطان عليه إلا من ضميره وحكم القانون، وأحاطته بضمانات تمنع عزله إلا بمسوغ قانوني.

وهناك قواعد إجرائية مختلفة تحكم تعامله داخل المحاكم مثل علانية الجلسات، وسرية المداولة وعلاقة الخصوم بالقضاة، ونظر القضايا والتحكى عنها، والمحاسبة عند الإساءة للمحكمة، وهي معظمها ضمانات للمتقاضين وقيد على القاضي من جانب آخر. ثم أصبحت هذه الأمور تقاليد للقاضي والتقاضي، وهي لا بد منها كي ينال القاضي رضا الله سبحانه وتعالى أولاً ثم إحترام المجتمع، وليكون له هيبة بينهم وليطمئنوا إلى ما يصدر منه من أحكام وقرارات قد تكون لصالحهم أو ضدهم بإرجاع الحقوق إلى أهلها. وهو في النهاية يعيش بينهم ولا يكون معزولاً عنهم فيعيش هو الآخر آمناً مطمئناً وينعكس ذلك على المجتمع بجميع أفراده.

والقضاة هم المسؤولون عن أداء مهام القضاء ويستلزم قيامهم بهذه المسؤولية وفق مبادئ وتقاليد السلوك القضائي بما يحفظ للقضاء هيئته وكرامته، فشموخ القضاء وهيئته وكرامته إنما تركز على أسس أبرزها نقاء صورته وسيرة رجاله، فبهما تتأكد الثقة والطمأنينة في النفوس، وإن إهتزاز هذه الصورة وتلك السيرة يعنى إهتزاز ميزان العدالة في نظر

<sup>9</sup> لوائح تنظيم العمل بالسلطة القضائية 1996م، معدلاً حتى (المادة 12)  
<sup>10</sup> لوائح تنظيم العمل بالسلطة القضائية 1996م، معدلاً حتى (المادتين 13 و15).

المتقاضين لذلك من حق المجتمع أن يرى القاضي دائماً على نحو ما يرى عليه العابد في محرابه مثلاً وقودة لهم.

### تقاليد القضاء في الإسلام:

جرت العادة في الأنظمة الحديثة على الفصل بين السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، تماشياً مع مبدأ فصل السلطات الذي يعتبر من أهم تقاليد القضاء والذي سنتطرق إليه لاحقاً، فرجال القضاء غير رجال التشريع. وكان الوضع في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم غير الوضع الحالي، فالرسول عليه الصلاة والسلام كان هو المرجع للتشريع، وهو الذي يحكم بين الناس بنفسه لأهمية القضاء، حتى تطور الوضع وأصبح يعين للقضاء رجال في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم حيث كان يضاف منصب القضاء إلى منصب الولاية العامة التي توكل لشخص من الناس، ولأن الأعمال التي يقوم بها الوالي حينئذ قليلة وكذلك القضايا التي تعرض عليه، فلا يحتاج عمل القاضي إلى تفرغ كامل.

وقد ازدهرت رسالة القضاء في عهد الإسلام وعظمت مسؤوليتها، وقد أولي القضاء مسؤولية كبرى أمام الله وقد روي عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قوله: "من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين"، وشدد الإسلام من شروط تولي القضاء فتهدى شريح القضاء ورفضه أبو حنيفة وسجن بسببه.<sup>11</sup> وذلك يؤكد بأن النظام القضائي كان عماد الحكم والدولة وحماية للحقوق والحريات لتحقيق العدالة والإنصاف ورد الحقوق إلى أهلها. وقد تميز القضاء في النظام الإسلامي بتقاليد وملامح خاصة بالشروط الخاصة بالتعيين وباستقلاله، ونفاذ أحكامه.

وقد كانت رسالة عمر بن الخطاب إلى إبي موسى الأشعري من أشهر ركائز القضاء وتعرف برسالة القضاء تؤسس لميثاق قضائي يجسد لعدالة القضاء ويؤكد لعبقريّة عمر الفاروق والتي جعلت من رسالته وثيقة شاملة يتقيد بها القضاة والتي تتلخص في الآتي:

### 1/ إن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة.

<sup>11</sup>. خالد محمد القاضي، من روائع الأدب القضائي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص26.



2/فإنهم إذا أدلى إليك.

3/لا ينفذ تكلم بحق لا نفاذ له.

4/أس بين الناس في مجلسك وفي وجهك وقضائك.

5/حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا ييأس ضعيف من عدلك.

6/البينة على من ادعى واليمين على من أنكر.

7/والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً.

8/ومن ادعى حقاً غائباً أو بينة فاضرب له أمداً ينتهي إليه.

9/فإن بينه أعطيته بحقه وإن أعجزه ذلك استحللت عليه القضية فإن ذلك هو أبلغ للعدو وأجلى للعمى.

10/ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت فيه نفسك فهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق فإن

الحق قديم لا يبطله شيء ومراجعة الحق خير من التماسه في الباطل.

11/والمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجرباً عليه شهادة زور أو مجلوداً في حد أو ظنياً في

ولاء أو قرابة.

12/فإن الله تعالى تولى من العباد السرائر وستر عليهم الحدود إلا بالبينات والإيمان.

13/ثم الفهم .. الفهم فيما أدلى إليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة. ثم قايس الأمور عند

ذلك واعرف الأمثال ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق.

14/وإياك والغضب والقلق والضجر والتأذي بالناس والتنكر عند الخصوم.

15/فإن القضاء في مواطن الحق مما يوجب الله به الأجر ويحسن به الذكر فمن خلصت نيته في الحق

ولو على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس ومن تزين بما ليس في نفسه شأنه الله فإن الله تعالى لا يقبل

من العباد إلا ما كان خالصاً فما ظنك بثواب عند الله في عاجل رزقه وخزائن رحمته.

وهي رسالة تليق بالخليفة العادل عمر بن الخطاب وهو أول من نظم القضاء ووضع تقاليده

وقواعده وميثاقه، وأول ما نتحدث به هو إحساسه بالمسؤولية تجاه قضائه، فلا بد من أن

يشعر القاضي بالمسؤولية التي ستقع على عاتقه عند الانضمام لسلك القضاء، فجاءت هذه الرسالة كتوجيهات ومبادئ وتقاليد لعمل القضاء يجب التمسك بها ووجوب اتباعها، ثم أصبحت هذه الرسالة منهجاً وهو يرى ضرورة التمسك بهالأن ميزان العدل إذا اختل سرى الفساد في جسد الأمة بلا رادع.

وقد أثبت التاريخ فعلاً إن غياب الدولة القانونية وسيادة حكم القانون هو من أسباب فساد الدولة لذلك كان من تقاليد القضاء وضع شروط لتولي الوظيفة القضائية ووضع السياسات القضائية لإدارة القضاء لرفع لواء العدل لقوله تعالى "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل". والعدل للجميع حكماً ومحكومين فالعبارة تستوعب جميع المتقاضين والمساواة بين الخصوم واجب، وهي تقود إلى المحاكمة العادلة والعدل بين الخصوم وقد قام سيدنا عمر رضي الله عنه في رسالة القضاء بإرجاع التعليل في ذلك حتى لا يطمع شريف في حيف القاضي، ولا ييأس ضعيف من عدله، فالضعيف عند القاضي قوي حتى يأخذ الحق له، والقوي عنده ضعيف حتى يؤخذ الحق منه. كما وضعت قواعد لتنظيم القضاء وهو ما يعرف بدرجات التقاضي لتحقيق العدل في الأحكام وتصحيحها في المستقبل مع وضع قيود بعدم القضاء بالعلم الشخصي.

### الخاتمة:

تهتم السلطة القضائية السودانية بوضع أسس للنظام القضائي السوداني الذي يتميز باستقلالية تامة ولا يخضع للسلطة التنفيذية (وزير العدل) مما أتاح المجال لترسيخ تقاليد وقيم خاصة بالقضاة، فكانت هذه التقاليد تتفق مع ديننا الحنيف والمواثيق الدولية التي تنادي باستقلال القضاء وعدالة وظيفة القضاء، ولاشك أن هذه الإستقلالية تعطي للقضاء حرية في الحركة وتنشئ تقاليد متفردة خاصة بالقضاة كانت نتاج إرث قضائي وتاريخ موروث مشرف شاد فيه السلف صروح العدل وإعلاء هامة القضاء، وقد أرسوا حقيقة من التقاليد القضائية مما نزهو به ونتمسك. فهناك نصوص عامة إعمالاً لمبدأ المساواة لمن تتوافر فيهم شروط القضاء وهي نصوص قانونية خاصة معانة بإختيار القضاة وفق ضوابط القانون من المؤهلين لحمل رسالة القضاء دون تدخل أو رقابة في التعيين، كما تنفرد السلطة القضائية

بمحاسبة قضاتها عند المخالفات دون تدخل أي جهة أخرى لأن القضاة هم من يديرون شؤونهم، ويتم النقل بموجب قواعد عادلة يراعى فيها إنسانية القاضي. كما تهتم السلطة القضائية بمعيشة القضاة وبترفيتهم بعد تقييم الأداء بواسطة إدارة قضائية متخصصة للتفتيش والرقابة القضائية ويتم بذلك التمسك بأداب القضاء، والتمسك بهيبة القضاء، كما اهتمت بسلوكهم ومظهرهم. وهناك منشور قضائي يلزم القضاة والمحامين أيضاً بلبس الزي الخاص بكل منهم باختلاف درجاتهم إحتراماً للمحاكم باعتبارها الزي الرسمي اللائق بحيث أصبح شعاراً للقضاة يعكس وقارهم. كما أهتمت السلطة القضائية بمباني المحاكم إذ أن المظهر العام للمحاكم مهم يبعث الثقة عند المتقاضين، كما تهتم السلطة القضائية بتأهيل القضاة وتطوير المستوى المهني التطبيقي حيث تم إنشاء المعهد القضائي للتدريب التأهيلي والتدريب المستمر والتخصصي، وتعمل السلطة القضائية على حماية نزاهة القضاء والقضاة وعدم إنحيازه لأي جهة، وأن يكون لولاء القاضي لمهنته القضائية لينال الثقة والتقدير. والسوابق القضائية تؤكد ذلك بقيام المحاكم الإدارية بإلغاء القرارات غير المشروعة حتى في حالة إصدارها من رئيس الجمهورية إذا كانت مخالفة للقانون.<sup>12</sup>

---

<sup>12</sup> خطبة رئيس القضاء ليندسي عند سودنة القضاء السوداني العام 1953م، ترجمة المؤلف محمد إبراهيم محمد، الحقانية، شركة مطابع السودان للعملة، ص 279.

## التوصيات:

- 1/قيام المركز العربي بجمع تقاليد القضاء العربي وتوزيعها على المعاهد العربية لتدريسها ضمن المواد القانونية.
- 2/تبني المركز قيام إتحاد عربي للمعاهد القضائية العربية لضمان احتفاظ القضاء العربي بتقاليده بما فيها إستقلاليته ومكانته وقوته.
- 3/الاهتمام بالنهوض بالقضاء العربي.
- 4/ضرورة عمل لقاءات مستمرة لمناقشة موضوع إستقلال القضاء.
- 5/تبادل الخبرات بين المعاهد القضائية العربية.

## المراجع:

- 1/القران الكريم.
- 2/دستور السودان الانتقالي 2005م.
- 3/قانون السلطة القضائية1986م معدلاً حتى 2015م.
- 4/لوائح تنظيم العمل بالسلطة القضائية1996م.
- 5/أبن منظور،لسان العرب،الجزء15،دار صادر بيروت.
- 6/خالد محمد القاضي،من روائع الأدب القضائي،الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 7/محمد إبراهيم محمد،الحقانية،شركة مطابع السودان للعملة.
- 8/مير غني النصري،مبادئ القانون الدستوري والتجربة الديمقراطية في السودان،دار الطباعة.
- 9/المستشار محمد فهيم درويش،فن القضاء بين النظرية والتطبيق،مطابع الزهراء للإعلام العربي.
- 10/محمد خليفة حامد،النظام القضائي السوداني،الطبعة الأولى،2006م.

